

متصلا كان او منفصلا ووحداية الصفات تنفي التعدد في حقيقة كل شيء
 واحد منها متصل كان ايضا او منفصلا فعلم ان مولا ناجل وعز ليس له ثان
 لا متصلا اي قائما بالذات العلية ولا منفصلا اي قائما بذات اخرى بل هو
 تعالى يعلم المعلومات التي لا نهاية لها يعلم واحد لا عدوله ولا ثاني الا صلا
 وفس على هذا سائر صفات مولا ناجل وعز ووحداية الافعال تنفي ان
 يكون تفرعا لكل ما سوى مولا ناجل وعز في فعل ما من الافعال بل جميع
 الكائنات حادثه وتوحيها الخالق المسمى بالذات عن ايجادها ومولا ناجل
 وعز هو المنفذ باختيارها وحده بلا واسطة وما ينبت منها الى غير محلها
 عاومه بغير من الشاثير فهو مؤول وبانته التوفيق وكذا يستحيل عليه
 ايضا تعالى العجز عن ممكن كما تدعى ان قدرته تعالى واحده عامه
 تتعلق بجميع الممكنات اذ لو اقتصت ببعضها دون بعض لا تنقرب الى
 تخصيص فتكون حادثه وهو محال فلوا تصف تعالى بالعجز عن ممكن ما لا
 تنفي العموم الواجب القدره بل ويلزم عليه تنفي القدره اصلا لا استحالة الاحتياج
 الضدين وايضا شئ من العموم مع كراهية لوجوده اى عدم ارادته له
 تعالى او مع الجهول والغلط او بالتعليل والطبع تدعى ان حقيقة
 الارادة هي الهضدى تخصيص الجائز ببعض ما يجوز عليه وقد نقر ان الارادة
 الله عامه المتعلقة بجميع الممكنات فيلزم انه يستحيل وقوع شئ منها بغير
 ارادته منه تعالى لو وقع ذلك الشئ وذلك شئ ارادته تعالى فنقد
 ذلك الواقع والا لاجتماع الضدان وينفي ايضا الصفة تعالى بالرجوع الى العجز

لا تمانا في ان القصد الذي هو معنى الارادة وينبغي ايضا ان تكون الذات
 العلية علة لوجود شئ من الممكنات او مؤثرة فيه بالطبع لانه يلزم عليه
 قدم ذلك الممكن لوجوده اذ ان العلة مبعولها والطبيعة مطبوعها وذلك
 ينافي ارادة وجود ذلك الممكن القديم لان القصد الى ايجاد الموجود محال
 اذ هو من باب تحصيل الحاصل ولهذا لما اعتقد المحدث من الفلاسفة
 اهل كيم الله ان اسناد العالم اليه تعالى انما على طريقه اسناد العلول الى
 العلة فالوا بغير العالم ونفوا عنهم الله تعالى جميع الصفات الوجبة
 لمولا ناجل وعز من القدرة والارادة وعجزها وذلك كخبر صلح والقرين بين
 الايجاد بطريق العلة والايجاد على طريق الطبع واذا كانا مشتركين في عدم
 الاحتمار ان الايجاد بطريق العلة لا يتوقف على شرط ولا انتفاء مانع و
 الايجاد بطريق الطبع يتوقف على ذلك ولهذا يلزم على ذلك ان
 العلة مبعولها كتحريك الاصبع مع الخاتم التي هي فيه مثلا ولا يلزم
 اذ ان الطبيعة مطبوعها كاحراق النار مع الخيط لانه قد لا يحترق بالنار
 لوجود مانع وهو البلل فيه مثلا وتختلف شرط عدم ماسة النار له وهذا
 في حق الخواص واما الباري جل وعلا فلو كان فعلا بالتعليل او بالطبع
 لزم قدم الفعل فيهما معا اذ ان حجبته بوجوده تعالى اتعا على التعليل
 فظاهر واما على الطبع فلا يصلح ان يكون ثم مانع والا لزم ان لا يوجد الفعل ابدا
 لان ذلك المانع لا يكون الا ندما والقديم لا يتقدم ابدا ولا يصح تأخره
 لما يلزم عليه من الدور والتسلسل فلن هذا فلنا فيما سبق انه يلزم على تقدير

لا تنافي